مع تفاقم أزمة نقص المكونات ونفاد المخزون منها لدى الشركات

أسعار السيارات في مصر أمام قفزة .. والمصانع مهددة بالتوقف خلال ديسمبر المقبل

توقع عدد من مصنعي السيارات توقف عمليات الإنتاج بحلول ديسمبر المقبل، مع تفاقم أزمة نقص المكونات ونفاد المخزون منها لدى الشركات خلال الشهور الثلاثة المقبلة، مع مؤشرات بعدم مقدرة الشركات الأم العالمية على توفير كميات خلال الفترة القليلة المقبلة.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة الأمل لتجميع وتصنيع السيارات، عمرو سليمان، إن أزمة نقص مكونات الإنتاج بدأت تلقي بظلالها على كل مصانع السيارات والصناعات المغذية لها، خاصة مع استمرار ضعف توريدات الشركات الأم، وعدم قدرتها على التنبؤ بموعد محدد لانتهاء تلك الأزمة.

وأشار سليمان، الذي تنتج شركته سيارات "بي واي دي" و"لادا" وميكروباص "كينج لونج"، إلى العمل على وضع عدد من السيناريوهات للتعامل مع أزمة نقص المكونات، خاصة أن مخزون الشركة بدأ في التراجع بشكل كبير، والتي من بينها تقليل

بعض الشركات تتجه لتقليل ساعات العمل ومنح إجازات للعاملين لضمان استمرار خطوط الإنتاج

ساعات العمل، مع إمكانية منح إجازات للعاملين لضمان استمرار خطوط الإنتاج في العمل، وفق ما نقلته صحيفة المال المصرية.

وأوضح سليمان أن أزمة نقص المكونات بدأت تظهر بقوة في كل مصانع السيارات الموجودة في مصر، وسيكون لها العديد من التداعيات السلبية سواء بزيادة الأسعار، خاصة مع وجود طلب قوي، ونقص المعروض، علاوة على تأثيرها على معدلات تسليم المركبات العاملة بالوقود المزدوج "غاز طبيعي - بنزين" داخل مبادرة إحلال السيارات.

أضاف أنه بالتزامن مع مشاركة "الأمل" في مبادرة الإحلال، ورغبة الدولة في زيادة معدلات التسليم الشهري، لجأت الشركة لزيادة الطاقة العمالية بتوظيف كوادر فنية بمصانعها في مدينة العاشر من رمضان بهدف مضاعفة الإنتاج اليومي من الماركات الثلاث، في إشارة إلى "بي واي دي"، و"لادا"، و"كينج لونج"، إلا أن ندرة بعض مكونات الإنتاج أجهضت كل مساعي الشركة الرامية إلى زيادة وتيرة التصنيع.

أزمة كبيرة تواجه صناعة السيارات في مصر وبعض المصانع مهددة بالتوقف

الأزمة طالت إنتاج الميكروباص بسبب الارتباك الذي أصاب سلاسل التوريد

وأكد أن مراسلات ومخاطبات "الأمل" مع الشركات الأم العالمية التي تدير عملياتها في السوق المحلية تعاني من الارتباك والتخبط، خاصة أنها لا تستطيع توقع موعد محدد لاستئناف توريد المكونات التي تعاني من نقص، لضمان العودة بمعدلات الإنتاج إلى سابق عهدها.

واتفق العضو المنتدب للشركة المصرية البريطانية لتصنيع السيارات "إيبام" محمد دسوقي، مع التوقعات التي تشير إلى إمكانية توقف مصانع السيارات في مصر، بسبب استمرار أزمة نقص المكونات وتفاقمها، وعدم قدرة الشركات العالمية على السيطرة عليها، بالإضافة إلى الاضطرابات في عمليات الشحن البحري بسبب نقص الحاويات وارتفاع أسعارها.

وأشار دسوقي الذي تنتج شركته ميكروباص "زيمكس"، إلى أن الأزمة طالت إنتاج الميكروباص بسبب الارتباك الذي أصاب سلاسل التوريد، موضحا أن مصنعه يعاني مع نقص بعض المكونات التي تحول دون إنتاج ميكروباص كامل قابل للتسليم، متوقعًا استمرار الأزمة حتى نهاية عام 2022.

أضاف: "بالتزامن مع أزمة نقص المكونات، تسببت الزيادات المستمرة في أسعار الشحن البحري ونقص الحاويات في تأخر وصول شحنات المكونات المتوافرة لدى الشركات الأم العالمية، علاوة على الزيادات الكبيرة التي شهدتها أسعار الشحن، والتي ارتفعت 3 أضعاف لتقفز إلى 12 ألف دولار للحاوية، مقارنة مع 3 آلاف دولار خلال العام الماضي، والذي سيكون له العديد من الانعكاسات بإحداث زيادات كبيرة في أسعار المركبات خلال المدى الزمني القصير".

البنوك المصرية تنفذ مليار عملية مصرفية إلكترونية بـ 2.8 تريليون جنيه في عام

القاهرة – "العربية.نت": أكد وكيل المحافظ المساعد لقطاع العمليات المصرفية ونظم الدفع بالبنك المركزي المصري، إيهاب نصر، إن القطاع المصرفي يشهد طفرة كبيرة في نمو وتطوير العمليات المصرفية الإلكترونية.

أضاف نصر أن الجهاز المصرفي المصري قام بتنفيذ نحو مليار عملية مصرفية إلكترونية العام المالي الماضي (2020 – 2021) بقيمة تجاوزت 2.8 تريليون جنيه، مقارنة بما يقرب 700 مليون عملية ونحو 1.9 تريليون جنيه للعام المالي السابق (2019–2020) بزيادة تقدر بحوالي 49% في قيم المعاملات المصرفية الإلكترونية.

وأضاف أن قيمة عمليات تحويل الأموال التي تمت من خلال الإنترنت البنكي العام المالي الماضي بلغت 1.4 تريليون جنيه، مقارنة مع 825 مليار جنيه في العام السابق بزيادة 70%، كما بلغ حجم المعاملات إلكترونية التي تمت من خلال محافظ الهاتف المحمول ما يقرب من 176 مليار جنيه خلال نفس الفترة، مقارنة بحوالي 55 مليار جنيه خلال العام السابق بنسبة زيادة تقدر بحوالي 226%، وفقا لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

وأشار نصر إلى أن إجمالي عمليات التحصيل التي تمت عبر نقاط البيع الإلكترونية بلغت ما يقرب من 136 مليار جنيه العام المالي الماضي، مقارنة بحوالي 114 مليار جنيه خلال العام الماضي بنسبة نمو بلغت 19.2%، وبلغت قيمة المشتريات التي تمت من خلال البطاقات المصرفية عن طريق المواقع الإلكترونية عبر الإنترنت ما يقرب من 23 مليار جنيه مقارنة بحوالي 14 مليار جنيه خلال العام السابق بزيادة قدرها 40%.

وذكر أن مبادرة البنك المركزي الخاصة بالسداد الإلكتروني والتي تحمل خلالها البنك المركزي ما يقرب من مليار جنيه قد ساهمت في ارتفاع أعداد نقاط البيع الإلكترونية إلي نحو 700 ألف نقطة بيع، مقارنة بحوالي 200 ألف نقطة بيع إلكترونية قبل بدء المبادرة بنمو نسبته 250%، كما ساهمت في زيادة أعداد رموز الاستجابة السريع (QR Code) من 40 ألف إلى 380 ألف رمز استجابة سريع بنمو 850%.

وأكد وكيل مساعد محافظ البنك المركزي أن هذه الطفرة في العمليات المصرفية الإلكترونية جاءت نتيجة لتضافر جهود الدولة مجتمعة للتحول نحو مجتمع أقل اعتماداً علي أوراق النقد "الكاش"، وتعكس زيادة وعي واهتمام المواطنين بالتحول نحو المعاملات الإلكترونية.

تقديم طلبات الحصول عليها يمتد من 15 سبتمبر حتى 15 أكتوبر

لبنان يُطلق «بطاقة تمويلية» للمواطنين ... الدفع بالدولار لمدة سنة

بيروت – "وكالات": في خطوة طال انتظارها من لبنانيين أرهقتهم أزمة معيشية خانقة، أطلق الوزراء المعنيون في مؤتمر صحافي مشترك أمس الخميس، "البطاقة التمويلية" على أن تُدفع بالدولار الأميركي أو ما يعادل سعر صرفه بالليرة في السوق السوداء، على أن تبلغ قيمتها 25 دولاراً لكل شخص وبحد أقصى 126 دولاراً لكل عائلة، مع إمكانية زيادة المبلغ أكثر.

ويشهد سوق الصرف في السوق السوداء صعوداً ملحوظا للدولار الذي يجري تداوله أمس الخميس، ضمن هامش 19400 ليرة للشراء و19450 ليرة للمبيع.

ويأتي إطلاق هذه الطاقة في سبيل دعم الأسر على أبواب رفع الدعم كلياً عن المحروقات والأدوية، ما يُنذر بموجة غلاء فاحش في قادم الأيام.

وشارك رئيس التفتيش المركزي القاضي جورج عطية في المؤتمر الصحافي الذي تخلله شرح الآلية المتبعة للتقديم والحصول عليها.

فقد أطلق وزيرا الشؤون الاجتماعية والاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال رمزي مشرفية وراؤول نعمة، البطاقة التي أوضح مشرفية أنه "سيتم دفعها بالدولار الأميركي أو ما يعادله بالليرة اللبنانية في السوق الموازي"، ولمدة عام كامل.

كما أوضح أن مهلة تقديم الطلبات للحصول على البطاقة تمتد من 15 سبتمبر حتى 15 أكتوبر، مشيراً إلى أن "هناك إمكانية لرفع المبلغ ضمن هذه البطاقة".

وقال: "بذلنا المستطاع لإقرار البطاقة، ومن حق المواطن أن يقول إننا تأخرنا، لكننا عملنا مع وزارة الاقتصاد بالتعاون مع البنك الدولي على إنشاء شبكة دعم لمساعدة الشعب اللبناني في هذه الأيام الصعبة"، مضيفاً: "أملنا بخطة اقتصادية متكاملة تخرج الناس من المشاكل وتضعنا على السكة الصحيحة للتقدم".

من جهته، أكد وزير الاقتصاد أن "الحل هو في تشكيل حكومة جديدة، وكنا نتمنى لو أنها هي من تطلق هذا البرنامج"، مشيراً إلى أن "كل خطوة نقوم بها هي بالتعاون مع البنك الدولي وبإشراف التفتيش المركزي لأننا نريد أن نبرهن للمواطنين أننا نعمل لأجلهم ولا نقوم بإطلاق البطاقة التمويلية على أساس أنها بطاقة انتخابية".

وقال: "نسعى إلى معرفة من هو الغني في لبنان وليس من هو الفقير، لاستثناء من يستطيعون تحمل أعباء المعيشة من دون مساعدة من أجل تأمين الدعم للعائلات الأكثر حاجة".

مؤتمر صحافي لإطلاق البطاقة التمويلية في لبنان

كما أوضح "أننا سنعطي 25 دولاراً لكل شخص، على أن يكون الحد الأقصى لكل عائلة 126 دولاراً"، داعياً من ليس لديه هوية إلى تأمينها والتسجيل لاحقاً مع مهلة حتى نهاية العام 2021.

وأعلن أنه "يمكن الاتصال على الرقم الساخن 1747 لأي مساعدة في عملية التسجيل، وكل العائلات بإمكانها التسجيل في البرنامج من دون استثناء، ومن يعرف أنه ميسور نتمنى عليه أن لا يقوم بالتسجيل لإفساح المجال للأسر الأكثر حاجة".

ويستهدف برنامج الدعم جميع الأسر اللبنانية المقيمة في لبنان باستثناء الأسر الميسورة، ويسمح للمستفيدين بالحصول على تحويلات نقدية لمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية الحالية والتخفيف من وطأة رفع الدعم.

كما يقدم البرنامج 25 دولاراً لكل فرد، و15 دولاراً إضافيا للشخص الذي يفوق عمره 64 عاماً، على أن يكون الحد الأقصى للأسرة الواحدة 126 دولاراً أو ما يعادله في السوق الموازية، مع الإشارة إلى أن المقصود بكلمة أسرة هنا أنها عبارة عن فرد أو مجموعة من الأفراد تقيم في مسكن واحد ودائم وتتشارك الأعباء المعيشية.

أما المستندات المطلوبة لتسهيل ملء الاستمارة، فهي الهوية اللبنانية لكل فرد في الأسرة، جواز سفر لكل فرد من الأسرة إن وجد، معلومات عن الحسابات المصرفية لكل فرد بالغ في الأسرة.

ودعا وزير الاقتصاد في كلمته إلى فهم المعايير كافة والشروط الواجب الالتزام بها قبل ملء الاستمارة، منها الموافقة على رفع السرية المصرفية، وتفويض رب الأسرة لاستلام الأموال، على أن تبدأ مهلة تقديم الطلبات في 9 سبتمبر الجاري عند الساعة التاسعة صباحاً ولغاية 15 أكتوبر المقبل الساعة 12 ليلاً مع إمكانية التحديث من أجل تحميل بطاقة الهوية لغاية 31 ديسمبر 2021.

وأشار نعمة إلى أن المستثنين الذين لا يحق لهم الاستفادة من مشروع الدعم، "جميع أفراد الأسرة اللبنانية المقيمين حالياً في لبنان لفترة تقل عن 60 يوماً متواصلة في العام باستثناءٍ من هم دون سن 23 عاماً، الأسرة التي يفوق دخلها السنوي الإجمالي مهما كان مصدره 10 آلاف دولار أو ما يعادلها بحسب سعر الصرف في السوق الموازية، والعائلة التي يفوق إجمالي ودائعها المصرفية مبلغ 10 آلاف دولار أو ما يعادلها بحسب سعر الصرف في السوق الموازية يعني 200 مليون ليرة لبنانية على سعر صرف 20 الف ليرة لبنانية تعادل وديعة مصرفية بقيمة تقريبية 50 الف دولار (بالدولار المصرفي)".

ويضيف: "كذلك من المستثنين، الأسرة التي تدفع بدل ايجار سنوي يزيد عن 3500 دولار أو ما يعادله بحسب سعر الصرف في السوق الموازية، الأسرة التي تملك سيارتين أو أكثر مسجلتين بعد العام 2018 يعود تاريخ صنعها للعام 2017 وما بعده، الأسرة التي تستعين بخدمات 2 مدبرة منزل اجنبية أو أكثر في حال كان هناك ضرورة بسبب وجود مسنين أو اشخاص ذوي الحاجات الخاصة يسمح بمدبرة منزلية واحدة، الأسرة المستفيدة من برنامج حياة NPTP".

ويعتبر وزير الاقتصاد أن "هذه الاستثناءات منطقية، وإذا ما توافرت في الشخص يعني أنه ميسور فمَن على سبيل المثال يسافر لتسعين يوماً إلى الخارج يعني أنه لا يحتاج إلى أي مساعدة، والأمر نفسه بالنسبة إلى من يملك سيارات حديثة ودخلا بالدولار الأميركي النقدي".

الأرباح تراجعت 31 % في الربع الثاني من العام الحالي

«أرامكس» تجري محادثات للاستحواذ على شركة تركية بـ 500 مليون دولار

"أرامكس" تتفاوض للاستحواذ على شركة تركية

كشفت ثلاثة مصادر أن شركة "أرامكس" المدرجة بسوق دبي المالي تجري محادثات لشراء شركة التوصيل إم.إن.جي كارجو التركية.

وأضافت المصادر، أمس الخميس، أن شركة الشحن المدرجة في دبي، أرامكس، في مرحلة متقدمة من المحادثات لشراء شركة التوصيل التركية إم.إن.جي كارجو، بقيمة تصل إلى 500 مليون دولار.

وذكر أحد المصادر أن المحادثات في مرحلة متقدمة، وقال مصدر ثان إن أرامكس تجري الفحص الفني النافي للجهالة.وارتفعت إيرادات أرامكس خلال الربع الثاني من العام 2021 بنسبة 21% لتصل إلى 1.571 مليون درهم إماراتي، مقارنة مع 1.294 مليون درهم خلال الفترة نفسها من العام الماضي.وقالت الشركة إن الارتفاع يعود إلى زيادة الطلب على خدمات التجارة الإلكترونية عبر الحدود والنمو الملحوظ في قطاع خدمات الشحن والخدمات اللوجستية.

وخلال النصف الأول من العام 2021، ارتفعت إيرادات أرامكس بنسبة 23% على أساس سنوي لتصل إلى 2.996 مليون درهم، مقارنة مع 2.445 مليون درهم خلال النصف الأول من العام 2020.

وتراجع صافي الأرباح خلال الربع الثاني بنسبة 31% ليصل إلى 65.5 مليون درهم، مقارنة مع 94.4 مليون درهم خلال الربع الثاني من العام 2020 مع مواصلة الشركة لاستثماراتها في التحول الرقمي لتعزيز الكفاءة التشغيلية والتكيف مع التغيرات السريعة في سلوكيات المستهلكين وتوجهات القطاع.